

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٧/١٩٨

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد المحادين .

وعضوية القضاة السادة

هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني ، د. محمد الطراونة .

المميز : مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته .

المميز ضده : شركة زيدان ومراد الحجاج صاحبة الاسم التجاري شركة البداية  
للمقاولات المفوض بالتوقيع عنها مراد محمد حمدان الحجاج .  
وكيلها المحامي رامي المبيضين .

بتاريخ ٢٠١٦/٦/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف حقوق عمان في القضية رقم ( ٢٠١٥/١٣١/طابات ) تاريخ  
٢٠١٦/٥/٢٤ والمقدم لتعيين محكم والمتضمن الموافقة على تسمية المهندس  
عاطف الدغمي محكماً عن المستدعية وتعيين المهندس أسامة مغايضة محكماً عن  
المستدعي ضدها على أن يُصار إلى تعيين المحكم الثالث ( الفيسل ) من قبل  
المحكمين المعيّنين خلال المدة المحددة في المادة ( ١٦ ) من القانون المذكور وأن  
يكون هو رئيس هيئة التحكيم مع مراعاة الهيئة لأحكام قانون التحكيم الأردني  
وشروط العقد موضوع النزاع وأحكام المادتين ( ٣٧ و ٣٨ ) من القانون ذاته على  
أن تقدر هيئة التحكيم أتعابها في هذا الطلب وتبلغ المحكمين حسب الأصول  
وتضمنين المستدعي ضدها الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٠٠ دينار أتعاب محاماة  
للمستدعية .

لأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً  
ونقض القرار المميز موضوعاً .

### المرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن  
المستدعية شركة زيدان ومراد الحجاج صاحبة الاسم التجاري شركة البداية  
للمقاولات وكيلها المحامي رامي المبيضين كانت قد تقدمت بالطلب رقم  
( ٢٠١٥/١٣١ ) لدى محكمة استئناف عمان بمواجهة المستدعي ضدها وزارة  
الصحة الأردنية. يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته وذلك لتعيين محكم  
على سند من القول :

١. قامت المستدعي ضدها بإحالة العطاء رقم (ص/٢٠٠٨/١٦٢) وهو إنشاء  
أسوار وجدران استنادية لموقع مشروع بنك الدم في إربد وأن المنذرة قامت  
في المباشرة بالمشروع بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٠ علماً أن المستدعية استلمت  
المشروع بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ .
٢. ترصد للمستدعية بذمة المستدعي ضدها مبالغ مالية حيث قامت المستدعية  
بتوجيه كتب عديدة وذلك لصرف مستحقات المنذرة الواردة في المطالبة  
المالية حيث إن المستدعية قامت بتوجيه كتب ذوات الأرقام (ب/١١٤/٢٠١٢)  
تاريخ ٢٠١٢/٦/٦ بخصوص المطالبة المالية .
٣. قامت المستدعي ضدها بالرد على كتب المستدعية بموجب الكتب رقم  
( م أ ص / ١٦٢ / ٢٠٠٨ / ٣٥٤٠ ) تاريخ ٢٠١٢/٦/١٩ ورقم  
( م أ ص / ١٦٢ / ٢٠٠٨ / ٣٦٣٥ ) تاريخ ٢٠١٢/٦/٢١ .
٤. استحق للمستدعية بذمته المستدعي ضدها المبالغ المبينة أدناه والواردة تحت  
البنود التالية والتي تقدر قيمتها بـ ٧٤٣٤٨ ديناراً .

القيمة	البند / الوصف
٢٧٥٠ ديناراً	١. كفالة حسن تنفيذ
١٨٢٢٥ ديناراً	٢. مصاريف إدارية
٨١٠٤ ديناراً	٣. كميات حديد لم يتم احتسابهم من قبل ممثل المهندس
٧٥٠ ديناراً	٤. أتعاب مكتب هندسي
٢١٠٠ دينار	٥. أعمال طلبات من الشركة المنذرة وليس لها بنود عطاء ولم يتم محاسبة المنذرة عليها ( البكيات )
١٨٠٠ دينار	٦. راتب المهندس
٢٢٥٠ ديناراً	٧. الكرفان
٤٥٠٠ دينار	٨. إبقاء خشب الطوبار ومعدات في الموقع
	٩. تلف مواد اسمنت وحديد
٨٠٠ دينار	١٠. حراسة ومتابعة أثناء التوقف
٤٤٢٦ ديناراً	١١. فوائد مبالغ مستحقة بمطالبات تم تدقيقها والموافقة عليها من المهندس وتم تأخير صرفها فترة طويلة
١٢٣٨ ديناراً	١٢. فوائد فرق قيمة محتجزات عن فترة التمديد
٧٥٢ ديناراً	١٣. فوائد فرق قيمة محتجزات عن ملحق المناقصة
٨٢١٠ ديناراً	١٤. التعويضات

٥. قامت المستدعي ضدها في إصدار أوامر تغيير على العطاء بموجب الكتاب رقم ( م أ ص / ١٦٢ / ٢٠٠٨ / ٥٠٤٢ ) تاريخ ٢٠٠٩ / ٨ / ٩ للمستدعية .
٦. قامت المستدعية في توجيه الكتاب رقم ( ب / ٢٠١٢ / ١٢١ ) تاريخ ٢٠١٢ / ٦ / ٢٤ في الطلب من المستدعي ضدها حل الخلاف الواقع على المطالبة المالية وأوامر التغيير بواسطة محكم .
٧. قامت المستدعي ضدها في الرد على الكتاب الموجه من المستدعية في الكتاب رقم ( م أ ص / ٤٥٧١ / ١٦٢ / ٢٠٠٨ ) تاريخ ٢٠١٢ / ٨ / ١٢ في رفض المطالبة ورفض حل الخلاف بواسطة التحكيم وعدم استحقاق المستدعية أية مبالغ في ذمة المستدعي ضدها .

٨. قامت المستدعية في توجيه الإنذار العدلي رقم ( ٢٠١٥/٥٢٢٦ ) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٠ تطالب فيه المستدعية المستدعي ضدها في اللجوء إلى التحكيم سنداً لنص المادة ( ٦/٢٠ ) من عقد المقاولة الموجه الموقع بين المستدعية والمستدعي ضدها .
٩. تبلفت المستدعي ضدها الإنذار العدلي بموجب علم وخبر الإنذار العدلي بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٥ .
١٠. رغم المطالبة المتكررة للمستدعي ضده لحل الخلاف ودياً إلا أنها امتنعت عن حل الخلاف مما استدعى إلى قيام المستدعية في التقدم بطلب تعيين محكم وذلك حسب عقد المقاولة الموقع بين المستدعية والمستدعي ضدها وتسمية المحكم عاطف الدغمي محكم من جهة المستدعية إلا أن المستدعي ضدها لم تقم في تسمية محكم .

باشرت محكمة استئناف عمان بنظر الطلب وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٤ حكماً ويتضمن :

الموافقة على تسمية المهندس عاطف الدغمي محكماً عن المستدعية وتعيين المهندس أسامة مغايضة محكماً عن المستدعي ضدها على أن يصار إلى تعيين المحكم الثالث ( الفیصل ) من قبل المحكمين المعيّنين خلال المدة المحددة في المادة ( ١٦ ) من قانون التحكيم الأردني وأن يكون هو رئيس هيئة التحكيم مع مراعاة الهيئة لأحكام قانون التحكيم الأردني وشروط العقد موضوع النزاع وأحكام المادتين ( ٣٧ و ٣٨ ) من القانون ذاته على أن تقدر هيئة التحكيم أتعابها في هذا الطلب وتبلغ المحكمين حسب الأصول وتضمن المستدعي ضدها الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٠٠ دينار أتعاب محاماة للمستدعية .

لم يقبل مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته بصفته ممثلاً للمستدعي ضدها بالقرار الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٦/٥ .

بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٦ تبلغ وكيل المستدعية ( المميز ضدها ) لائحة التمييز ولم يتقدم بلائحة جوابية .

وقبل الرد على أسباب الطعن :

نجد إن الطعن قد انصب على قرار تعيين محكم وحيث إستقر أن هذا القرار من القرارات القطعية وفقاً لأحكام المادة ( ١٦/ج ) من قانون التحكيم فإن ذلك يستتبع القول أن القرار الصادر بتعيين محكم غير قابل للطعن تمييزاً مما يتعين رده شكلاً .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٣/١٢ م

برئاسة القاضي  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس  
الأول

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق أش